لجنة الصحة النيابية: العراق بحاجة إلى ٥٠ ألف طبيب

نقص الأدوية والكوادر الطبية مشكلة تعانيها المستشفيات

لا تزال الهجمات الإرهابية، المتمثلة بالقتل والتفجير، تفتك بالعراقيين يوماً بعد آخر لتخلف المئات من الضحايا، بينهم من يفجع ذويه بموته، ومن ينجو من الموت بجراح وإصابات في مختلف أجزاء الجسم ليبدأ رحلة مأساوية تنطلق من لحظة الانفجار وربما لا تنتهي أبدا.
وبين العدد الكبير للجرحى وإمكانيات المستشفيات المحدودة، تزداد المعاناة، "المدى" تابعت هذا الواقع لمعرفة الإجراءات التي تتخذها المستشفيات في حال وقوع تفجيرات إرهابية.

□ بغداد / نداء فؤاد

عضو لجنة الصحة النيابية جواد البزوني، قال: "لدى المستشفيات خطط استثنائية أثناء الحوادث والتفجيرات الإرهابية، وفي ما يتعلق بالكوارث بصورة عامة، حيث يوجد في كل مستشفى ومركز صحي في العراق خزين للطوارئ".
وبين "قمنا بزيارة عدة مستشفيات واطلعنا على استعداداتها المتمثلة بالعمليات الجراحية والإسعافات الأولية، وتوفير الأدوية وتجهيز صالات العمليات وما يحتاجه المصابين"، مؤكدا "هنالك استعدادات وتوجيهات مشددة في هذا الجانب".
وأفاد البزوني بأن "الحصيلة النهائية للتفجيرات الأخيرة كانت محافظة البصرة ثلاثة شهداء و٢٧ جريحا استقبلهم مستشفى البصرة العام ومستشفى الصدر التعليمي".
وتابع البزوني "هنالك مصارف للدم لاستيعاب الجرحى جراء التفجيرات الإرهابية، وعادة لا يخلو أي مصرف دم من خزين إستراتيجي، حيث تقوم وزارة الصحة بحملات للتبرع بالدم، لسد النقص في كميات أو فئات الدم النادرة في حال حصول نقص".
ولفت إلى أن "هناك إصابات تستوجب العلاج خارج البلاد، كون بعضها خطرة جدا ولا يمكن علاجها داخل البلاد، وهناك تلكؤ في هذا الجانب، خاصة وأن العديد من المصابين يرغبون بالعلاج في الخارج"، مضيفا "المستشفيات تقوم بإجراء العديد من العمليات الجراحية للمصابين، لكن هناك حالات من الممكن إرسالها بعد استقرار حالة المريض الصحية وتجاوزه مرحلة الخطر، ومنها عمليات التجميل".
ولم يخف البزوني من أن هناك "نقصا كبيرا في أعداد الأطباء بصورة عامة وخاصة أطباء التخدير والممرضين، إلى جانب نقص شديد في الأدوية"، مشيرا إلى أن وزارة الصحة "تعمل على التعاقد مع أطباء أخصائيين وممرضات أجانب لهذا الغرض".
وتابع البزوني "لكن في حالات الاستنفار والحوادث تقوم المستشفيات باستدعاء الأطباء الذين يتمتعون بالإجازات، كما أن الوزارة تقلل من بعثات إرسال الملاكات الطبية والصحية إلى الخارج تحسبا لحدوث نقص ولحاجة المستشفيات إليهم".
وأشار إلى "استحداث كليات الطب في جامعات ميسان وذي قار وغيرهما لسد النقص في الملاكات الطبية، لكن لغاية الآن لم تخرج دفعتها الأولى".
وكشف عضو اللجنة النيابية أن "البلاد بحاجة إلى ٦٠ ألف طبيب، في حين لا يزيد عدد الموجودين حاليا على ١١ ألف طبيب، وهو رقم لا يغطي احتياجات المستشفيات كافة"".
مدير إعلام مدينة الطب راضي ساجت، بين لـ"المدى"، إن هناك غرفة خاصة للطوارئ معدة لاستقبال الحالات الطارئة، إلى جانب خزين من الأدوية خاص بالمواقف الاستثنائية، "كما هنالك جدول خفارات للأطباء الأخصائيين وأطباء التخدير، لإجراء العمليات الطارئة، مع فريق تمريضي متخصص بالكوارث أو التفجيرات الإرهابية أو المناسبات والزيارات الدينية".
وأوضح "في حال حدوث تفجير إرهابي تقوم إدارة مستشفى مدينة الطب بالاتصال بالملاكات التمريضية والطبية واستدعائهم إلى المستشفى عن طريق سيارات خاصة وسيارات الإسعاف لنقلهم".
وذكر أن هناك "مصرف دم في مدينة الطب يحتوي على عينات دم كافية للمصابين، ويستوعب كل الجرحى، إضافة إلى وجود غرفة خاصة بالمتبرعين في حال حصول نقص"، مطمئنا بالقول "نحن نستقبل المتبرعين باستمرار بالإضافة إلى عينات الدم التي نستقبلها من بنك الدم المركزي، ولدينا مركز متخصص بالمستشفى قريب من غرف العمليات".
وبشأن التفجيرات الأخيرة التي ضربت الأحد الماضي عدة محافظات وراح ضحيتها ٤٢٢ شخصا ما بين شهيد وجريح، أشار ساجت إلى أن "مدينة الطب لم يصلها عدد كبير من الضحايا، كون التفجيرات كانت بعيدة عن موقعها، حيث تلقت المستشفيات القريبة من مواقع الحوادث العدد الأكبر من المصابين".
وبشأن الإصابات التي تستوجب العلاج خارج البلاد، أفاد بأن "مدينة الطب تقوم برفع الأسماء إلى وزارة الصحة والأخيرة هي من تقرر من يستوجب فعلا نقله للعلاج في الخارج"، مؤكدا "هناك تنسيق مشترك بين الوزارة ودائرة مدينة الطب، لأجل السيطرة على أعداد المصابين والجرحى جراء التفجيرات الإرهابية".
ونوه إلى أن "مدينة الطب تستقبل كل الحالات المرضية والكثير من العمليات الجراحية التي كانت تجرى خارج البلاد بالإمكان الآن إجراؤها في مدينة الطب، بفضل العمل الدؤوب من قبل ملاكاتها للنهوض بواقع الطب في البلاد"، على حد قوله.

البيئة تحذّر من صيد غزال الريم المهدد بالانقراض

تجاوزات بيئية من قبل الدوائر البلدية في بغداد والمحافظات

□ بغداد / المدى

رفضت وزارة البيئة التجاوزات التي تقوم بها الدوائر البلدية في بغداد والمحافظات، والمتمثلة بحرق المساحات الخضراء وإنشاء المباني المختلفة، فيما طالبت الحكومة المحلية في ميسان باتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة للحد من عمليات الصيد الجائر لبعض الحيوانات البرية المهمة في المحافظة.
وأوضح المتحدث الرسمي باسم الوزارة أمير علي الحسون، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، أمس الثلاثاء، إن رفض الوزارة التجاوزات التي تقوم بها بعض الدوائر "اتخذ بعد أن رصد موظفو مديرية بيئة نينوى قيام الجهة المستثمرة بإنشاء مرآب في مجمع السدير السياحي في منطقة الغابات بمدينة الموصل".
وبين أن الجهة المستثمرة "قامت بقطع عدد من الأشجار في المجمع مما يؤثر سلبا على التوازن الإحيائي والبيئي لغابات الموصل"، مشيرا إلى أن المديرية قدمت طلبا إلى قائممقامية الموصل لإيقاف العمل قرب مجمع السدير بعد ورود معلومات عن قيام العاملين في المشروع بقطع الأشجار.
وأفاد الحسون بأن قائممقامية الموصل استجابت للطلب وقامت باحتجاز أحد المسؤولين عن العمل وإحالة الموظفين الذين ساهموا بمنح موافقات على قطع الأشجار إلى التحقيق.
من جانب آخر، ذكر الحسون أن الوكيل الإداري للوزارة حكمت جبرائيل والمنسق الوطني لاتفاقية الأوزون طعمة الحلو، زارا عددا من الشركات العراقية التابعة للقطاعين العام والخاص، التي تتعامل مع المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (الهيدروكلورفلوركاربونية) في إنتاجها من اجل التخلص منها باستخدام مواد صديقة للبيئة.
وبين أنه تم طرح العديد من القضايا التي تواجه الشركات المنتجة لتحوير خطوطها الإنتاجية واتخاذ الإجراءات المناسبة بصددها من خلال مفاتحة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والأخذ بما ورد من قضايا وملاحظات بنظر الاعتبار عند التعاقد مع الشركات المتخصصة.
وأعلن الحسون أنه من المؤمل عقد اجتماع موسع بداية الشهر المقبل بين جميع الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات و الإجراءات المناسبة بما يخدم تحوير خطوطها الإنتاجية وتشغيلها بصورة طبيعية.
إلى ذلك، قال الحسون: إن مديرية بيئة ميسان رصدت العديد من عمليات الصيد الجائر لبعض الحيوانات البرية المهمة مثل الضباع والغزلان في منطقة الطيب الحدودية شرقي المحافظ، مبينا أن المديرية "لاحظت من خلال الكشف والمعلومات الواردة وجود ظاهرة الصيد الجائر للحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض في هذه المنطقة ما يؤثر سلبا على التنوع الإحيائي والتسبب بفقدان البيئة لمكوناتها الطبيعية".
وأشار إلى أن وزارة البيئة طالبت الحكومة المحلية في ميسان بالحد من تكرار هذه الظاهرة الخطرة على البيئة ومنع الصيد الجائر في المحافظة، محذرا من أن الاستمرار بالصيد الجائر سيؤدي إلى هلاك غزال الريم الذي يشتهر به العراق والمعرض أصلا لخطر الانقراض.

شركة توزيع المنتجات النفطية/ شركة عامة/ هيئة توزيع الجنوب (فرع ميسان)

مناقصة رقم (٢)/ ٢٠١٢

((إعـــــلان للمــرة الثـانيـة))

تعلن شركتنا..
عن إعلان مناقصة إعادة بناء محطة تعبئة وقود كميت الحكومية التابعة الى فرع ميسان والواقعة في محافظة ميسان ناحية كميت فعلى الراغبين بالاشتراك مراجعة شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع ميسان/ الشعبة القانونية للاطلاع على الشروط المطلوبة لقاء مبلغ (٢٥٠،٠٠٠) مائتان وخمسون الف دينار غير قابلة للرد ويرفق مع العرض الفني صك مصدق بمبلغ ١٪ من مبلغ العطاء معنون الى شركتنا/ فرع ميسان وهوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية وهوية تصنيف المقاولين/ إنشائية ((درجة خامسة) كحد أدنى وشهادة تأسيس بالنسبة الى الشركات وبيان مؤهلات الجهاز الفني مع تقديم منهاج العمل المطلوب للمشروع وقائمة بالأعمال المماثلة وبراءة الذمة الضريبية نافذة ومعنونة إلى الشركة والكفاءة المالية مع وصل الشراء. ويقدم العطاء في ظرفين ظرف فني يشمل المستمسكات أعلاه وظرف تجاري يشمل التندر المسعر وسوف يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط المطلوبة والشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.
آخر موعد لتقديم العطاءات الساعة الثانية عشر ظهراً" من يوم (الأحد) الموافق ٢٠١٢/٩/٢٣ وتقدم العروض في الشعبة القانونية/ فرع ميسان ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور الإعلان والمصاريف الأخرى.
ملاحظة:
سيقام مؤتمر للإجابة عن استفسارات المتقدمين يوم (الثلاثاء) الموافق ٢٠١٢/٩/١٨

ع/ المدير العام
قاسم مطشر قاسم
مدير فرع ميسان